Issue 6295 Tuesday 12/3/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6295 الثلاثاء 4 من رجب 1440 هـ 12 من آذار (مارس) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

المنبر العراقي ضوء أخضر لنظام أفضل

لويس إقليمس
بغداد

تواردت ردود أفعال متباينة بعد إعلان أحد أعمدة السياسة المخضرمين في العراق، اياد علاوي، عن تأسيسه لتشكيل سياسيّ جديد تحت مسمّى "المنبر العراقي".

هناك مَن يقرأ أسطرًا عديدة في هذه الخطوة لاسيّما وأنّ السيد علاّوي سياسي له باعٌ طويل في سياق الأحداث السابقة للغزو الأمريكي– الغربي للبلاد، والراهنة المتقاطعة والمخيبة للآمال.

فهو مازال يحتفظ بشيء من اللياقة السياسة في التوجيه والتحدّث والتصريح والتوضيح والتحذير والتهديد من مستقبل قاتم في مناسبات كثيرة ويدعو مثل آخرين ممّن تبقت لديهم ذرّات قليلة من الانتماء الوطني من أجل استعادة العراق دورَه في الحاضنة العربية والإقليمية والدولية على السواء. قد لا يظهر للبيان ما تعنيه مثل هذه الخطوة الجديدة أو المبادرة بالأحرى من حيث أهميتها وفاعليتها في هذا الوقت بالذات، إلاّ أنّها بالتأكيد لم تأتِ من فراغ، كما أنه بحسب اعتقادي لا يقصد إلقاءَها على عواهنها من دون تمحيص وتفكير وحيازة مسبقة لما تحتاجه من ضوء أخضر من جهة أو جهات متنفذة أو راعية للعملية السياسية أو حتى وطنية فاعلة أو غائبة عن المشهد السياسي المضطرب منذ أكثر من ستة عشر عامًا.

خطوط عريضة

سوف لن أسمح لنفسي بالخوض في مفردات الأسس أو المبادئ أو الخطوط العريضة التفصيلية لهذا التشكيل. ولكنّي مقتنع كل القناعة بأنّ من شأن هذه الخطوة أن تكون خيطًا آخر من خيوط الرغبة بمغادرة المنهج السيء والسياق الفاشل للنظام السياسي السائد الذي تشكّل بعد سقوط رجل الدولة القوي الذي حكم بالحديد والنار وأذاق الجميع المرّ والعلقم، بالطريقة الدرامية التي حصلت. ولولا قناعة مؤسس هذا التشكيل الجديد ومَن معه من مريدي السلطة ومن الوطنيين وكذا من الناقمين على النظام المحاصصي القائم حاليًا، لما جاء به لطرحه في خضمّ الأحداث المتشابكة والمؤتمرات المنعقدة لناشطين وساسة ومسؤولين سابقين في الدولة ووسط زحمة وسائل التواصل الاجتماعي المتفاعلة مع رغبات وتطلعات الشارع بتغيير مرتقب في النظام السياسي القائم.

فهو من حيث الحدث والواقع، إلى جانب انتقاداته اللاّذعة أحيانًا للعملية السياسية وبما أوتي به من قوّة وفاعلية وتأثير، مازال شريكًا أساسيًا في العملية السياسية على مرّ الحكومات المتعاقبة. كما أنه تقلّد مراكز متقدمة في شبه الدولة العراقية منذ السقوط في 2003 ما يمكن أن يمنحه الريادة في توجيه المسار المرتقب نحو شيء من برّ الأمان، هذا إنْ كُتب له النجاح. إذن، ما العبرة من التشكيل السياسي الجديد الذي يقطع طريق الانتماء إليه أمام كلّ متحزّب أو متذرّع بحزب أو كتلة حين تأكيده على المشاركة الشخصية الوجدانية والوطنية بعيدًا عن سطوة الأحزاب لاسيّما الدينية منها العاملة على الساحة والشريكة بالغرف من المكاسب واقتناص المناصب أو من تلك المتشدقة بأهداب الطائفية والمذهبية التي لم تغادرها في حقيقة الأمر بالرغم من التصريح بهذه في وسائل الإعلام وفي اللقاءات والحوارات والمؤتمرات؟ سؤال محيّر وبسيط في آنٍ معًا. إنّ الشعور بالحاجة لتفعيل النظام السياسي وتحريك المياه بهدف خبط هذه الأخيرة لترقّب شيء قادم جديد، ربما هو المقصود من هذه الخطوة الغريبة بعض الشيء، والتي قد تمهّد لمعادلة جديدة في مراكز القوى التي استقطبتها أجندات الإسلام السياسي طيلة السنوات المنصرمة، باستثناء أحزاب قليلة ادّعت الوطنية، ومنها حزب علاّوي نفسه، وأخرى قومية أو غيرها ممّن تعود لمكوّنات لا حول لها ولا قوّة.

لا غرابة، أنّ فئة من السياسيين المعتدلين على قلّتهم، ومَن يقتفي أثرهم من الناشطين والباحثين عن بهرجة السلطة والجاه والمال ومعهم مثقفون حائرون بأمر الدنيا وغرائب الأعمال والسلوكيات التي لا تمتّ للسياسة الصادقة بصلة، متفقون في الرؤية والتحليل والإرادة على وجود ثغرات في النظام السياسيّ القائم الذي يدير البلاد والعباد بأسلوب التوافق الخائب والنهج الطائفي الفاشل، تمامًا كما يضمرون خيبة أمل ويتخوفون من القادم الأسود. فالبيئة السياسية ليس في العراق وحده فحسب، بل في المنطقة كلها تطفو اليوم على صفيح ساخن بعد أن أصبحت حاضنة جيدة للانقسام السياسيّ وتقاطع المصالح ومرتعًا لمشاريع الطائفية والمذهبية الدينية ومنهج التهميش والإقصاء الذي يديره مثلّث السلطة منذ 2003.

لذا ليس مستغربًا أن نسمع صوت علاّوي صادحًا ومغرّدًا مع أصوات الشارع ومترافقًا مع نغمات المتظاهرين وصيحات المطالبين بالإصلاح والتغيير في ساحات الجمعة في بغداد والمحافظات المنتفضة منذ سنين ولا من سامع صادق ولا من مجيب حقيقي. وإذا كان السيدَ علاّوي يدعو لنقاهة النظام السياسيّ القائم ويحذّر من داعش جديد مرتقب ويحرّض للوقوف بقوّة بوجه المشاريع الطائفية التي حولّت البلاد وأهلَها إلى تابع خانع لا يتحرّك إلاّ باستشارة الأسياد وبإذنٍ من جهات متنفذة فيها، فذلك لشعوره ربّما بقتامة المرحلة المقبلة على البلد وأهله وبغية استباق الأحداث والاستعداد لها مخافة أن "يقع الفأس على الرأس" كما يُقال. لقد تأكد من خبرات متراكمة لسنين متتالية، بأنّ المتنفذين في أعلى هرم الدولة، ونقصدُ بذلك أحزاب وكتل المثلّث الحاكم المتمثل بشيعة العراق وسنّته وكرده المتقاسمين السلطة والمال والجاه والمتمتعين الأكثر بكعكته التي درّت ذهبًا وعقارات ودولارات لم يكن أغلبُهم يحلمون بفتاتها يومًا، يضعون اليوم مصالحهم الحزبية والقومية والشخصية قبل مصلحة البلاد. فحينما قربت الانتخابات تزايدت التصريحات وكثرت اللقاءات وتشعبت الدعايات واحتلّت الكتابات صفحات الجرائد ووسائل التواصل الاجتماعي والتغريدات فيها. وكلّ هذه كانت تنتقد النظام السياسيّ الذي فرضه الغازي الأمريكي وفق مقاسات الشركاء اللاّهثين وراء السلطة والمال بأيّ ثمن.

بل والأكثر من هذا وذاك، أنّ هذه الأحزاب التي انتهجت بمعظمها الإسلام السياسيّ منهجًا للوصول إلى غاياتها وأطماعها وتراقصت مع الأحداث على أنغام الوتر القوميّ والعائلي والعشائري في المناسبات والأدبيات، قد وأدت أية فرصة لانتصاح الواعز الوطنيّ وبروزه طالما هي باقية في السلطة. وهكذا بدا الشعب والبلد معًا رهائن بأيدي ساسة الصدفة ولاسيّما مزدوجي الجنسية والأغراب والدخلاء عليه وعلى العملية السياسية ككلّ.

الخضوع لأجندة

فقد غدا الجميع ومعه مؤسسات الدولة بلا استثناء، شئنا أم أبينا، توابع لهذه الأحزاب وأجنداتها ومخططاتها من دون أن يُترك بصيص أمل للتخلّص من الهوّة السحيقة التي وقع فيها العراق وأهلُه. حتى الإعلام الرسمي والخاص ووسائلُهما المتعددة أصبحت تخضع لأجندات بعض الأحزاب المتنفذة وتُسيَّر وفق استثماراتها السياسية والاقتصادية والمالية عبر مكاتب اقتصادية تتحرك كالبيادق وكخلايا نمل تحفر ما شاءت وتأكل ما تشاء ممّا فوق وتحت الأرض. يقينًا، إن المنبر العراقي، لو كُتب له النجاح وتحلّق حوله الشرفاء من المواطنين الغيارى ومن الوطنيين الأصحاء في الفكر والتوجّه والمبادئ المستندة إلى الديمقراطية والحرية والإنسانية، سيُكتب له حظٌّ وافرٌ للبدء بتصحيح النظام السياسيّ القائم على التوافق والمحاصصة وتقاسم السلطة بهذه الطريقة المقيتة أولاً، ومن ثمّ البحث عن مخارج عملية وحقيقية للتخلّص من آفة الفساد المستشرية كالأميبا ثانيًا، وفرز الدخلاء والأغراب على مسار العملية السياسية والغازين مؤسسات الدولة والمقتحمين مفاصل السلطة من صغيرها إلى كبيرها ثالثًا.

ولو تحققت هذه أو أجزاءٌ كثيرة منها، حينئذ سنجد البلد في طريقه إلى التعافي وقد تنفس شعبُه الصعداء بعد محنته الطويلة بسبب اختراق منظومته الوطنية، وأنّ مشاكله في طريقها إلى الحلّ بعودة حثيثة إلى دولة المؤسسات التي تضمن العدالة والمساواة وحق الجميع في الثروة والسلطة وفي حرية التعبير والفكر والدّين من دون تمييز ولا تأثير ولا تهديد ولا محاباة ولا استفزاز في الشارع والساحات العامة ولا مبالغة في الشعائر الخاصة أو المغالاة في هذه جميعًا.

فالغيرة العراقية مشهودٌ لها حين تُنتخى وتُرفع الراية شرفًا وعزًا وبهاءً وفخرًا.

> لا غرابة، أنّ فئة من السياسيين المعتدلين على قلّتهم، ومَن يقتفي أثرهم من الناشطين والباحثين عن بهرجة السلطة والجاه والمال ومعهم مثقفون حائرون بأمر الدنيا وغرائب الأعمال والسلوكيات التي لا تمتّ للسياسة الصادقة بصلة، متفقون في الرؤية والتحليل والإرادة على وجود ثغرات في النظام السياسيّ القائم الذي يدير البلاد والعباد بأسلوب التوافق الخائب والنهج الطائفي الفاشل

الأكراد وحوار العقلاء

عبد الحسين شعبان
بيروت

استعدتُ وأنا أستمع إلى محاضرة البروفسور الكردي العراقي شيرزاد النجار والموسومة " الأخوّة العربية– الكردية وحوار العقلاء" عبارة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الأمن القومي الأسبق، حين سأله أحد الطلبة عما يمكن أن يدرسه ليحظى بالموقع الذي وصل اليه ، فأجاب " التاريخ والفلسفة"، وهما القضيتان الأساسيتان اللتان كانتا حاضرتين في حديث شيرزاد النجار في "منتدى تحوّلات – مركز ألف" في بيروت وبحضور متميز ولافت لنخبة فكرية وثقافية وسياسية. التاريخ والفلسفة اللذان اعتمد عليهما كيسنجر وهو يتقدّم الصفوف في "تروست الأدمغة" أو " مجمّع العقول" الذي ضمّ أكاديميين بارزين منذ عهد الرئيس جون كيندي الذي اغتيل في 22 نوفمبر/تشرين الثاني العام 1963 أصبح له شأن كبير فارتقى من جاء منه سلّم الدبلوماسية والأمن القومي، فإضافة إلى كيسنجر كان هناك زبيغينيو بريجنسكي ومادلين أولبرايت وستيفن هادلي وكونداليزا رايس . الدعوة لحوار عقلاء تُقرأ من عنوانها حين يتعلق الأمر بالعلاقة العربية– الكردية، من منظور فلسفي وتاريخي، حيث ركّز المحاضر على المشتركات الموحِّدة والجامعة وتجنّب المختلفات المفرِّقة والمشتتة، ولاسيّما بالدعوة لحوار القيم والمفاهيم وليس حوار البارود والدم، وذلك انطلاقاً من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. ولا تستند أهمية الوعي بالتاريخ وفلسفته على استعادته ، فالماضي مضى بكل ما له وما عليه فالسلفيون وحدهم يعيشون في الماضي ، لكن استحضار التاريخ غير استعادته والهدف منه هو الاستفادة من دروسه وعبره، بما يؤدي إلى تجاوز الأخطاء والثغرات والنواقص التي رافقته وهو ما ينطبق على العلاقة العربية– الكردية، خصوصاً وأن الأكراد تعرّضوا في التاريخ المعاصر ومنذ قيام الدولة العراقية، إذا أردنا الحديث عن العراق، إلى اضطهاد وتمييز مزمن ومعتّق، دون نسيان أخطاء قيادات الحركة الكردية وتأثيرات القوى الخارجية الإقليمية والدولية، التي ظلّت وما تزال تعمل لإضعاف الطرفين ولتعزيز نفوذها ومواقعها ، وخصوصاً القوى الكبرى التي كثيراً ما أجّجت الحروب والصراعات وعقّدت المشاكل والاختلافات ، إرضاء لمصالحها الأنانية الضيقة، بل قدّمت وعوداً لهذا الطرف أو ذاك ونكثت فيها . وقد أثبتت التجربة التاريخية فشل جميع الحكومات الدكتاتورية والشوفينية والاستبدادية في حلّ القضية الكردية وتلبية مطامح الشعب الكردي في التعبير عن كينونته وهويته بما ينسجم مع التطور الكوني، مثلما لم تنجح الحركات الكردية في تحقيق طموحاتها ومطالبها عبر الحلول العسكرية والعنفية، وهو ما يتطلب البحث، بل والاستثمار في الحوار السلمي المدني وصولاً للمشتركات التي ترضي الطرفين، بالاعتراف المتبادل بحقوقهما وتقرير مصيرهما في إطار المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وعلى أساس المساواة والشراكة والمواطنة المتكافئة. وأكّدت التجربة أيضاً إن العيش المشترك ومعاً وعلى أساس الإقرار بالتنوّع والتعددية هو السبيل الكفيل لوصول الحوار إلى النتائج المطلوبة، وهو ما ينبغي أن يكون حوار عقلاء خارج دائرة الاصطفافات المسبقة، بل هدفه التوصل إلى ما هو مشترك ونافع ، لاسيّما بتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق وباحترام الهويّات الخصوصية في إطار الهويّة العامة الجامعة، الأمر الذي يقتضي إرساء ذلك بصياغات دستورية وقانونية انطلاقاً من القيم المشتركة التي تخص شعوب وبلدان المنطقة في التنمية والتحرّر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتوحيد كياناتها، فضلاً عن انبعاثها الحضاري، التي هي رافعات لأي مشروع نهضوي. وإذا كانت الدولة العراقية قد عانت من ضعف الهياكل والتراكيب الحكومية وشح الحريات منذ تأسيسها في العام 1921 فإنها عانت من مشكلة كردية تفاقمت مع مرور الأيام بثورات وتمردات أهمها الثورة الكردية المعاصرة بقيادة الملّا مصطفى البارزاني. وإذا كان شعار " على صخرة الأخوة العربية– الكردية تتحطّم مؤامرات الاستعمار والرجعية" ، قد جسّد تطلعات اليسار العراقي منذ الثلاثينات فأصبح في الستينات "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان" شعاراً لعدد غير قليل من أطراف الحركة الوطنية العراقية بما فيها الحركة الكردية. وقد كانت أول إشارة للاعتراف بشراكة العرب والأكراد في العراق في دستور العام 1958 التي تعززت بصدور بيان 11 مارس/آذار/ 1970 وإصدار قانون الحكم الذاتي العام 1974 لكن ما حصل من تداخلات خارجية وطغيان داخلي، ناهيك عن ظروف موضوعية ممثلة بالحرب العراقية– الإيرانية 1980–1988 ومن ثم احتلال العراق في العام 2003 أوجد صراعات وتشظّيات جديدة في العلاقات كان آخرها التوترات التي حصلت عشية وخلال حملة الاستفتاء الكردي في 25 سبتمبر/ أيلول/2017 وما صاحبها وأعقبها من ردود فعل، الأمر الذي يطرح مجدداً ضرورة استحضار عبَر التاريخ ودروسه وفلسفته كي يكون الحوار عقلانياً ويديره عقلاء. لا ينظر كيسنجر إلى مقولة الفيلسوف الألماني هيغل من أن التاريخ ماكر ومخادع، إلّا من زاوية البحث في الأخطاء لعدم تكرارها، وإلّا فالتاريخ لا يعيد نفسه، بل يُنظر إليه ليُستفاد منه بالقياس، وتلك هي فلسفته الأساسية، وهي فلسفة وتاريخ العلاقة العربية – الكردية. وبالتاريخ والفلسفة يمكن التسلح لمواجهة الحاضر والمستقبل، وتلك كانت خلاصة وجهة نظر المفكر الكردي.

□ باحث ومفكر عربي

المنطقة الحرّة بين العراق والأردن

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ..
صدق الله العظيم..
في معرض الحديث عن الاتفاقية العراقية الاردنية لعام 2019وما بعده ,والتي من بعض بنودها يتضح انها طويلة الاجل ,,والقابلة لتغييربنودها الداخلية وحسب متطلبات المرحلة وتقادم القوانين لتواكب التطور في العلاقات الثنائية والعالمية,,
ومن الكلمة الاخيرة ننطلق الى ما هو يسمح لنا في العمل,,وللعراقيين فقط,,
العالمية في الاتفاقية لم ترد بصورة كبيرة او لم توضح واغفلت عملية الاستفادة منها وشرحها، سوف تكون:
—مساحة المنطقة الحرة بين العراق والاردن 204 كيلومتر مربع,اي عشرة اضعاف مساحة المنطقة الحرة في جبل علي الاماراتية.والمفروض قابلة للاتساع
مفهوم المنطقة الحرة....انهامنطقة محددة سواءعلى الارض او بها جزء بحري تتوفر فيها بيئة عمل وقوانين تسمح بانشاء مؤسسات اقتصادية ومن مختلف الجنسيات لغرض تحقيق ارباح ,دون دفع ضرائب اورسوم كمركية اومكوس وتدخلها البضائع من مختلف دول العالم دون ترسيم الا عند خروجها ودخول دولة اخرى.
تدار هذه المنطقة من قبل دولة او مجموعة دول مشتركة في تكوينها وبمؤسسات خاصة مهنية لاتخضع لقوانين تلك الدولة اوالدول.

ادارة مشتركة

ومن اول الخدمات لها ان تقر بقانون معتمد لدى الدولتين ,وليس لقوانين الدولتين تاثير عليه,والادارةاما مشتركة اوتعطى بصيغة استثمارية لشركة معينة وهناك ارباح للدولتين.
ومن الان اي من بداية الاعلان عنها ان يكون لها موقع ودليل الكترونيين,في كلا البلدين لكي يقيم العمل الاولي لها من حجم المشتركين او الراغبين بالاشتراك.
ونحن لاول مرة نتعامل مع هكذا مشروع تجاري عليه يتوجب ان نهيئ الكثير للبدء
اما الاردن فلها تجربة بهذا الشان مع المناطق الحرة في مصر,,حيث نقلت العديد من المصانع والمعامل والمطابع الى مصر للتمتع بامتيازات المناطق الحرة.
عليه يجب دراسة التجربة المصرية لكي نكون مقدمين تسهيلات اكثر ليتم هجرة المصانع والمعامل من هناك الى التجربة الجديدة في المنطقة والتي هي الاولى من نوعها في منطقة الهلال الخصيب,وما يعانية الاقتصاد السوري امنيا بالدرجة الاولى فستنقل الكثير من معامل الغزل النسيج والخياطة والحلويات والمواد الغذائية الى المنطقة الحرة. ومن المهم جدا دراسة تجربة منطقة جبل علي الرائدة مع خصوصية المنطقة الجديدة,والتي تنفرد بانها مشتركةبين دولتين وليس بدولة واحدة اسستها. وما سيعزز ذلك ان هذه المنطقة الجديدة سيكون فيها استقرار مالي واقتصادي خالي من التذبذبات التي في دولها وخالي من الاغراقات التي سببتها عملية الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ولم تكتمل مقوماتها لدى الدول المحيطة في المنطقة ونحن كعراق هناك مهام كبيرة على عاتق الدولة لانجاح التجربة هذه ومنها:
1- يجب ان نهيئ للفكره ونوسع في شرحها داخليا اولا وخارجيا ثانيا
2- اجراء الندوات الموسعة في الاتحادات والنقابات والقنوات الفضائية لتوضيح ما هية الفكرة والية العمل ومدى الاستفادة منها
3- ادخال مواطنين من مختلف الاختصاصات دورات تدريبية للعمل كموظفين داخل المنطقة وهذا ما يجب ان يثبت في اصل الاتفاق لاكما حدث في العقود والاتفاقات السابقة ودورات خاصة وعالية المستوى في الادارة الالكترونية واللغات.
4- الغاء القانون الذي لايسمح بمشاركة البنوك في الاستثمار اوالمشاركة في انشاء المعامل والمصانع والمشاريع الاخرى داخليا وفي المنطقة الحرة لتهيئتها للدخول الاوسع في الاستثمار الذي فشلت فيه الدولة فشلا ذريعا ولم تحقق اي نسبة نجاح فيه عدى المؤتمرات والندوات والايفادات وصرف الرواتب حتى لم يرد ذكره في اي موازنة اي خطة للدولة(وما يفرح فيه انه تم تعديل قانون الاستثمار وحذفت منه 76 فقرة كانت عائق امام المستثمر وبعد مرور عشر سنوات على صدوره او اكثر ,,اي قانون هذا واي فساد اداري فيه)
وان البنوك قادرة على اخذ الدور القيادي من الدولة بالقيام بذلك وبمشاركة بعض من دوائر الدولة وبنسب .....والمشاركة تكون كما يلي :
ليس اقراض بل مشاركة ومساهمة وتصل لحد الضمانات والتعهدات الداخلية والخارجية مع شركات التامين العراقية.

القطاع الخاص العراقي

احدى وزارات الدول ...برعاية متكاملة ماليا وتجربة وضمان على ان تباع حصة البنك تدريجيا للقطاع الخاص حصة البنك حتى ينتقل الى مشروع اخر وينمى القطاع الخاص.ويصاغ ذلك بطريقة حتى لاتتدخل الدولة بها لانها اصبحت عقبة في بروقراطيتها غير الكفوءة,وعشناها ونعيشها الان وفي الداخل وفي المنطقة الحرة.....بعد ان اوصلتنا خطط الدولة الى الرقم 168 عالميا في الدول الاقل انجازا للمشاريع وفي الهشاشة الى الرقم 11 وفي الاكثر فساد الى الرقم الثامن عشر
وفكا لهذا الموضوع اقترحنا ان تتبنى البنوك الاهلية هكذا موضوع امام احد المعنيين المباشرين انبرى سيادته وعرض مشاكل السوق والمنافسة والاغراق وكانها مشاكل ليس بيد رجال الدولة بل عوارض بيد الاخرين لايمكن للدولة ان تحلحلها تدريجيا مع العلم ان هناك عشرات اذا لم نقل مئات المشاريع لايوجد منافس لها وذات فائدة لاتقدربثمن على اصغر واكبر مواطن وبالتالي القطاعات الاقتصادية ومن ثمة الدولة
من هنا نبدأ العمل للتخلص من الطوق الذي اسس للقطاع الخاص من اكثرمن نصف قرن مضى ,وليكن مهيئ ,للقطاع الخاص سبب خلقه وقوته لقيادة التغيرات ولو بعد حين.
ان الله يرزق من يشاء (ومن لايشاء لايرزقه الله ..كيف نشاء بالتهيئة لرزقنا اولا وبحالنا هذه من اعدادات صحيحة ومن برامج علمية ومن دراسة جدوى...الخ)ل يهيئ الله جلا في علاه اسباب الرزق).
وهذه الاتفاقية فرصة للقطاع الخاص ,وما يطرح عن بعد المسافة بينها والاسواق فهي اقل من المسافة بين العراق والصين بكثير جدا وليس عائق
فرصة له للتخلص من كل مشاكله التي يعاني منها في العراق من بيروقراطية مقيته واتعاب غير منظورة والاراضي متوفرة وخدمات في مستوى دولي وينسى موضوع الطاقة لتشغيل المعامل.
اما موضوع التمويل لانشاء المشاريع وتطوير وصيانة المنقول منها فستكون متوفرة ومتنافسة لان هناك دخول جديد من البنوك الاردنية ذات التجربة الجيدة ودخول بنوك عربية واجنبية كثيرة والعملية يجب استغلالها لتقوية القطاع الخاص العراقي فيها لينتقل الى الداخل ,
بان يهيئ لبرنامج عمل مشترك بين البنوك العراقية والاردنية والحد من التنافسه والتسقيط وانفتاحها على العلم اكبرمن انفتاح العراق وبالاختصاص الذي ترغب به

شركات التامين

وهنا لابد ان نكون منفتحين مع العالم في التعامل مع شركات التامين التي هي احدى الامور المتبعة والمهمة في عملية الانشاء الصناعي والتجاري لاطمئنان كافة الاطراف ,والتي نفتقد ثقافتها في العراق ,
– ماهو دور الحكومة الان ، وهنا تسكب العبرات، من البديع جدا ان السادة الوزراء المحترمين المعنيين بهذا الموضوع وشخصية السيد رئيس الوزراء المحترم ...لم يعلنو عن برنامج عمل اوخطة لانجاح هذه العملية بل انبرو بالرد على هذه اوتلك من الانتقادات والملاحظات وحتى السادة الاكاديميين فقط يوضحون اهمية هذه العملية من خلال متابعتي للعديد من المقالات وحضورنا للعديد من الندوات ,كان موضوع برنامج عمل الحكومة غير موجود,ولم نسمع لهيئة المناطق الحرةاي تعليق اوحتى حضورة او حتى ندوى (بل مؤتمر) تقومها بدعوة ذوي العلاقة من الصناعيين اولا والتجار ثانيا ومقدمي الخدمات والتي نفتقد شركات متخصصة لها والقانونيين والاكاديميين وان لايعطى للمشارك ربع ساعة في عرض دراسته وللمستفسر ثلاث دفائق للتعليق والاستفسار كما جرت العادة لذلك
من هنا نقترح الخطوط العامة لهذا الموضوع:-
– اصدار قوانين لتهيئة العمل بالمناطق الحره ليس الداخليةربما وجدة بل الدولية والمشتركة منها
– التسهيلات الداعمة لانشاء مشاريع صناعية كبيرة ومن ثمة متوسطة ومن ثمة صغيرة
– التسهيلات لاستقبال المنتج من هذه المشاريع .
– الدعم لمصارف القطاع الخاص والحمد لله لايوجد لدينا مصرف بتصنيف دبل بي ,,بالية تمكنها من المنافسة للمصارف القادمة ولاول مرة يسمح لها بفتح فروع خارج الحدود العراقية باعتبار المنطقة الحرة دولية لحد ما,,وهل توجد تشريعات لدينا لذلك
– دعم شركات التامين العراقية ماديا وتشجيعها على فتح فروع لها في المنطقة وعلى الاقل تتبنى المشاريع العارقية والتي ابتعدت عنها في الداخل جملة وتفصيلا واصدار تشريعات لتناسب العمل في المناطق الحرة
– ما الموقف من الاتحادات والنقابات المهنية ومدى مشاركتها في تقديم الخدمات والارشادات للقطاع الخاص العراقي على الاقل
– هل من الممكن حصر موضوع معين تتبناه الدولتين فقط دون دخول طرف ثالث وايا كان وبالخصوص الخدمي وهل هيئنا شركة لذلك ولو بالقسم العراقي
– هل هناك خدمات مجانية تقدم للمستثمرين والعاملين ومن يتحملها ام للقسم العراقي على العراقيين
– توفير الطاقة للمنطقة :
□ بالغاز ومن حقل عكاز,بمدانبوب مباشر للمنطقة الحرة,هل للمعنيين هذه الفكرة لتوليد الطاقة وتشغيل المعامل والتدفئة المركزية
□ بالمشتقات بانشاء مصفى اونصب مصفى بطاقة مئة الف برميل يوميا او يزيد وحسب التقديرات الاولية وخامه من العراق ولسد الحاجة والمتاجرة بالفائض منها واكيد خارج حصة اوبك ,كما يجب ان تكون الاتفاقية العراقية الاردنية ,
ام سنتركها تجهز من الجانب الاردني فقط
ملاحظة ....ربما تصل الاستثمارات الى اكثر من تخصيصات المملكة الاردنية الهاشمية كدولة ..هل هيئنا انفسنا لذلك
هذا مايتعلق بالظرف الخارجي للقطاع الخاص والدولة .
– اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص الداخلي:-
..هل ان القطاع الخاص نفسه مهيئ ليقود تجربة او ليخوض التجربة
ان ما يترتب على القطاع الخاص اكبر مما يترتب على الدولة واقوى فهل يمتلك مواكبة وسائل التطور ويمتلك امكانية المنافسة ام نبقى بالمطالبات
..ماهي الجدوى من نقل المعامل المنشئة في الدول الاخرى بتمويل عراقي او بملكيةعراقية
..ماهي التفضيلات التى ستقدم للمنتج العراقي مئة بالمئة وحتى بنسبةاقل لكي تدخل العراق تشجيعا
.. هل ممكن معاملة الموضوع بسوق الاسهم والاستثمار بها وللقطاع الخاص
..نحن نهيب بمنظمات القطاع الخاص ان لاتفوت هذه الفرصة للدخول الى العالمية وان تجتمع هذه المنظمات من اتحادات ونقابات لتحدد اولويات العمل في المنطقة وبالتالي تدعم داخليا من قبلها ومن قبل الحكومة.
واخيرا وليس اخرا هل اشترك القطاع الخاص والحكومة في تحديد اولويات الصناعات التى نحتاجها داخليا وكمية الحاجة لها لتحديد الطاقات للمصانع في المنطقة وامكانيات تطويرها مستقبلاوعلى اقل تقدير الاستهلاك المحلي والصناعات التكميلية في الداخل او النصف مصنعة.
ودورهافي تهيئة القوانين الخاصة لذلك

□ مستشار ومحكم دولي